

وتصرفه في نفسه ليس من التجارة فلا ينقد في حق المولى
 اذا كان بعوض ويصح بينه وبين وفي الفتوى حتى لا يجوز
 له قتله بعد المعولانه مكلف فيصح تصرفه في حق نفسه
 ولا يجب عليه المدل للحال وتناخر الى ما بعد الفتوى بخلاف
 المكاتب حتى يجوز ان يصلح عن نفسه لانه كالحرف في
 عن يد المولى **وان قتله عبد له** اي المعبود المادون له
رجلا عمدا فصالحه المادون له عنه اي عن عبد الذي
 قتل جاز الصلح لان تصرفه في عبد من باب التجارات
 استتلاصه كثر انه **ولو صلح الفاصب عن المصوب**
المتكلم بان عصب عبدا مثلا فهلك عنه ثم صلح مولا
بما زاد على قيمته اي قيمته المصوب بان كان العبد
 يساوي خمسين فصالحه على ما يتر او صلح باكثر من قيمته
على عرض صح الصلح عند ابي حنيفة وقال لا يجوز على
 اكثر من قيمته بما لا يتفان الناس في ثلثه لان الواجب
 هو القيمة وهي مقدرة فالزيادة عنها تكون ربا وله ان
 حقر في الهالك باق وانما ينتقل الى القيمة بالقبض
 فاذا اترافيا على الاكثر كان اعتيافا فلا يكون ربا واما
 الصلح باكثر من قيمته على العرض فهو جائز بالإجماع لان
 الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس **ولو اعقوبوس**
عبد امشتر كما بينه وبين اخر فصالحه **الشريك**
على ان يرضى نصف قيمته اي قيمته العبد لا يصح الصلح
 بالاتفاق

بالاتفاق اما عندهما فظاهرا والفرق لا في حنيفة ان القيمة
 في الفتوى منصوص عليها وتقدير الشرع لا يكون دون
 تقدير القاضى فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف ما تقدم
 لانها غير منصوص عليها وان صلح على عرض جاز كيف
 ما كان لما بيننا انه لا يظهر الفضل عند اختلاف الجنس
ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالحه الوكيل لم يلزم
الوكيل اصالح عليه ما لم يضمنه الوكيل بل يلزم الوكيل
 كالوكيل في الذم غير انه اذا ضمن هنا وادى عنه رجع
 على الموكل وظا في الفسخ لا يرجع هذا اذا صلح عنه عن الكار
او سبوت او اقرار في دم عمد او فيما لا يجمل على المعاوضة
 واما اذا صلح عنه فيما يجمل على المعاوضة بان كان على مال
 عن اقرار فان الوكيل يلزمه ما صلح عليه يرجع به على الموكل
 لان الوكيل اصبل في المعاوضة المالية فترجع الحقوق
 اليه دون الموكل فيطالب هو بالعوض دون الموكل **وان**
صالح رجل عنه اي عن رجل اخر **بلا امر منه صح الصلح ان**
ضمن المصالح الممال لان الحاصل للمدعي عليه ليس الا الهبة
 وفي حقها الاجنبى والمدعي عليه رسول في صلح اصيلا فيه
 اذا ضمنه كلفضونه بالخلع اذا ضمن المدل ويكون يمتد
 على المدعي عليه كالو تيمع بفضاء الدين **او اضاف المصالح**
الصلح الى ماله اي الى مال نفسه بان قال صلحنا على
 الوعد او على عبدك هذا جاز ايضا لان الاضافة لنفسه